African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 4, 2026
Page No: 363-381
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Theological Induction in the Works of Shaykh al-Islam Ibn Taymiyyah: An Inductive and Analytical Study

Bandar bin Abdullah bin Mohammed Al-Fayez *
Department of Islamic Creed, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University, Qassim, Kingdom of Saudi Arabia

الاستقراء العقدي عند شيخ الإسلام ابن تيميّة
دراسة استقرائيّة تحليليّة

بندر بن عبد الله بن محمد الفايز *
قسم العقيدة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم، القصيم، المملكة العربية السعودية

*Corresponding author: Bandr55@live.com

Received: September 08, 2026	Accepted: November 20, 2026	Published: November 26, 2026

Abstract:
The research revolves around the doctrinal induction of Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah, clarifying the concept of induction, mentioning its types, and categorizing the terms used by Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah that indicate induction into explicit and implicit terms, and their implications for induction based on wording, context, and so forth. It then highlights Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah's attention to doctrinal induction and clarifies his methodology in it. The research is based on an inductive and analytical approach, tracing Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah's discussions regarding his induction related to issues, analyzing them, and extracting what pertains to his inductive terms and his attention to induction and methodology in it. The research concludes with several findings, including Sheikh al-Islam Ibn Taymiyyah's focus on doctrinal induction, the numerous issues he has induced, the variety of his inductive terms, and the precision in his inductive wording, achieved through establishing certain constraints and influential descriptions in his induction.

Keywords: Doctrinal induction, Ibn Taymiyyah, inductive terms, implications of induction, methodology of doctrinal induction.

الملخص
يدور البحث حول الاستقراء العقدي عند شيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك ببيان مفهوم الاستقراء، وذكر أنواعه، وتقسيم ألفاظ شيخ الإسلام ابن تيمية التي تدل على الاستقراء إلى ألفاظ صريحه، وألفاظ غير صريحه ودلالتها على الاستقراء هو بحسب اللفظ والسياق ونحو ذلك، ومن ثم ذكر ما يدل على عناية شيخ الإسلام ابن تيمية بالاستقراء العقدي وبيان منهجه فيه، قام البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك بتتبع كلام شيخ الإسلام ابن تيمية حول استقرائه لما يتعلق بالمسائل ومن ثم تحليلها وإخراج ما يتعلق بألفاظه الاستقرائية وعنايته بالاستقراء ومنهجه فيه، توصل البحث إلى جملة من النتائج منها: عناية شيخ الإسلام ابن تيمية بالاستقراء العقدي، وكثرة المسائل التي قام باستقرائها، وتنوع ألفاظه الاستقرائية، ودقته في ألفاظه الاستقرائية، وذلك من خلال وضع بعض القيود والأوصاف المؤثرة في استقرائه.

الكلمات المفتاحية: الاستقراء العقدي، ابن تيمية، ألفاظ الاستقراء، دلالات الاستقراء، منهج الاستقراء العقدي.

مقدمة:

الحمد لله الذي حفظ لنا كتابه، وأتمّ علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام دينًا، والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وقدوةً للنّاس أجمعين، نبيّنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أما بعد: فإنّ من حكمة الله– تعالى- ورحمته بالخلق أن أنزل عليهم كتبًا، وأرسل إليهم رسلًا؛ ليقيم الحُجّة عليهم كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 165].

ثمّ خلف العلماءُ الأنبياءَ في حمل أمانة التّبليغ، ومن العلماء الذين قاموا بحمل أمانة تبليغ دين الله تعالى شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد كانت له قدمٌ راسخةٌ في العلم، حيث جمع الله له بين معرفةٍ بالمنقول والمعقول، واطّلاعٍ واسعٍ على مقالات السلف، وإحاطةٍ قلَّ نظيرها على الفرق ومقالاتها.

ومن ثمار هذه الإحاطة ما كان له من استقراءاتٍ دقيقةٍ في الفرق ومقالاتها، نبعت هذه الاستقراءات من تتبع لجزئيات الفرق ومقالاتها ومن ثَمّ الخروج بحكم كلي.

ولما لهذه الاستقراءات من أهمية بالغة، رأيت أن ابحث حول هذا الموضوع لدى شيخ الإسلام ابن تيمية، وجاء عنوان هذا الموضوع حاملًا المسمى التالي : (الاستقراء العقدي عند شيخ الإسلام ابن تيميّة).

- **مشكلة البحث :**

تكمن مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- ما هي ألفاظ شيخ الإسلام ابن تيمية الاستقرائية؟
2- ما مدى عناية شيخ الإسلام ابن تيميّة بالاستقراء العقدي؟
3- ما منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة بالاستقراء العقدي؟

- **أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى ما يلي:

1- معرفة ألفاظ شيخ الإسلام ابن تيمية الاستقرائية.
2- بيان عناية شيخ الإسلام ابن تيميّة بالاستقراء العقدي.
3- إبراز منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة بالاستقراء العقدي.

- **أهمية الموضوع :**

يمكن بيان أهمية الموضوع من خلال ما يلي:

1- أن هذه الاستقراءات نتيجة دراسة عميقة، خاصة وأنّ المستقرئ عَلَمٌ من أعلام أهل السنة، وممن عُرِف بسعة الاطلاع، فمعرفة هذه الاستقراءات تريح من كثير من عناء البحث والدراسة.
2- أن فيه إظهارًا لعلو كعب شيخ الإسلام ابن تيميّة، وذلك بإبراز سعة اطلاعة ودقة استقراءاته وتنوعها.
3- أن في دراسة استقراءات شيخ الإسلام ابن تيمية العقدية؛ تنبيهًا لعدم التسرع في تخطئته في بعض استقراءاته، إما لعدم ملاحظة القيود المؤثرة فيه أو عدم ملاحظة سياق كلامه أو عدم جمع كلامه المتفرق أو نحو ذلك .
4- عدم وجود دراسة لهذا الموضوع المهم، تجمع شتاته، وتُبرز أهميته، وتُظهر سعة اطلاع ابن تيميّة من خلاله، وتكشف عن منهجه فيه.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **أسباب اختيار الموضوع :**

لاختيار هذا الموضوع أسبابٌ يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الرغبة في الوقوف على استقراءات شيخ الإسلام ابن تيميّة، والإفادة مما فيها من سعة اطلاع ودقة في العبارة.

2- الإسهام في إبراز هذا الموضوع لدى شيخ الإسلام ابن تيمية، ولفت الانتباه إلى ما فيه من جوانب مهمة.

3- الرد على الذين يبالغون في تخطئة شيخ الإسلام ابن تيميّة أو يبرزونها عند وجود وهم في عزو أو نحوه.

- **الدراسات السابقة:**

هناك دراسات كثيرة حول شيخ الإسلام ابن تيمية، وبعد البحث والتّتبُّع لما كُتب حول الموضوع لم أجد دراسة خاصّة حول هذا الموضوع.

- **منهج البحث:**

سيسلك الباحث -إن شاء الله تعالى- في هذا البحث المنهج الاستقرائيّ التّحليليّ، حيث سيقوم الباحث بجمع الاستقراءات العقدية من كتب شيخ الإسلام ابن تيميّة، ومن ثمّ دراستها وتحليلها وذلك ببيان ألفاظه الاستقرائية وعنايته ومنهجه بها.

- **إجراءات البحث:**

سيقوم الباحث بعدد من الإجراءات البحثيّة في كتابة هذه الدّراسة - بإذن الله تعالى-، وذلك على النّحو التّالي:

1- كتابة الآيات بالرَّسْم العثمانيّ، مع ذكر اسم السُّورة ورقم الآية عقب الآية مباشرة.

2- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصليّة، فما كان منها في الصّحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بالإحالة إليه في موضعه منهما، وما كان خارجهما فأذكر من أخرجه، مع نقل كلام أهل العلم عليه صحّة وضعفًا إن وجد.

3- العزو إلى المصادر الأصليّة، وعدم النّقل بواسطة إلّا عند الحاجة مع التّنبيه على ذلك.

4- ذكر المصدر في الحاشية بالجزء والصّفحة مع بيان اسم مؤلّفه.

5- مراعاة قواعد الإملاء من علامات ترقيم ونحوها.

6- العناية بسلامة الأسلوب، والسير فيه على قواعد اللغة العربية.

7- وضع خاتمة مشتملة على أهمّ النتائج والتّوصيات.

- **خُطّة البحث:**

جاءت مشتملة على هذه المقدمة التي احتوت أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة فيه، وإجراءاته، ثم تقسيمات البحث وستكون على النحو التالي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- **تقسيمات البحث:**

تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك كما يلي:

تمهيد: مفهوم الاستقراء وأنواعه.

المبحث الأول: ألفاظ شيخ الإسلام ابن تيمية الاستقرائية.

المبحث الثاني: عناية شيخ الإسلام ابن تيميّة بالاستقراء العقدي.

المبحث الثالث: منهج شيخ الإسلام ابن تيميّة بالاستقراء العقدي.

الخاتمة: وتتضمّن أهمّ نتائج البحث والتوصيات.

التمهيد: مفهوم الاستقراء وأنواعه.

هذا المبحث مكَّون من مطلبين:

المطلب الأوّل: مفهوم الاستقراء.

الاستقراء لغة، له معنيان:

المعنى الأوّل: الجمع[1]، المعنى الثّاني: التَّتبُّع والقصد[2].

الاستقراء اصطلاحًا: اختلف الأصوليون في بيان مفهوم الاستقراء، وهذا الخلاف ليس راجعٌ إلى طبيعة النظر إلى الاستقراء ذاته وإنما راجع إلى اقتصار المعرِّفين في تعريفهم على بعض أركان الاستقراء، "فإنّ الاستقراء مصطلحٌ مركّبٌ من أركانٍ، ومتضمِّن لنتيجة ذات سمات معيَّنة، وعمل ممن يقوم به، وغير ذلك من أمور، وقد اقتصر نظر بعض المعرِّفين على بعض هذه الأمور، كما نَظَر بعضهم إلى كل هذه الجوانب أو جُلها، فجاء تعريفه مختلفًا عن غيره"[3].

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية تعريفًا للاستقراء حيث قال :"قالوا والاستدلال بالجزئيات على الكلي هو الاستقراء، فان كان تامًا فهو الاستقراء التام، وهو يفيد اليقين، وإن كان ناقصًا لم يفد اليقين.

فالأول هو استقراء جميع الجزئيات، والحكم عليه بما وجد في جزئياته.

والثاني استقراء أكثرها، وقد يكذب كقول القائل: الحيوان إذا أكل حرّك فكه الأسفل؛ لأنا استقريناها فوجدناها هكذا، فيقال له: التمساح يحرِّك الأعلى"[4].

فجمع شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا النص تعريف الاستقراء وبيَّن أنواعه وحكم كل نوع مع التمثيل.

ومن التعريفات الجامعة للاستقراء تعريف الغزالي، وهو قوله :"أمّا الاستقراء: فهو عبارة عن تصفُّح أمورٍ جزئيَّة لنحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيّات"[5].

وهذا التعريف أخذ به بعض الأصوليين[6].

ومما يدل على أنّ هذا تعريفٌ جامعٌ، ما يلي:

([1]) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (78/5)، القاموس المحيط للفيروز آبادي (1324).

([2]) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (207/9)، الصحاح للجوهري (2461/6).

([3]) الاستقراء للطيب السنوسي (49).

([4]) الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (159-160). وانظر: المصدر نفسه (6و208).

([5]) المستصفى للغزالي (41).

([6]) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (95/1)، البحر المحيط للزركشي (6/8).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1- أنّ فيه إشارة لعمل المستقرئ، وهو تتبُّع الجزئيّات، وذلك بقوله :"تصفُّح".
2- أنّ فيه إشارة لأنواع الاستقراء، وذلك بقوله :"تصفح"، إذ التَّصفُّح قد يشتمل على تصفُّح جميع الجزئيات وهذا هو الاستقراء التام، وقد يشتمل على تصفُّح بعض الجزئيات أو أكثرها وهذا هو الاستقراء الناقص.
3- أنّ فيه إشارة لمحل الاستقراء، وهي الجزئيات، وذلك بقوله :"أمور جزئيّة".
4- أنّ فيه إشارة إلى نتيجة الاستقراء، وذلك بقوله :"لنحكم بحكمها".
5- أنّ فيه إشارة إلى أنّ النّتيجة مبنيّة على هذه الجزئيات، وشاملة لها، وذلك بقوله :"لنحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات"[7].

المطلب الثّاني: أنواع الاستقراء.

يقسِّم الأصوليون الاستقراء بالنّظر إلى استيعاب الأفراد المستقرأه وعدم استيعابها إلى قسمين:

1- استقراء تام.

وهو تتبُّع المستقرئ جميع الجزئيّات، وإثبات الحكم في جزئي لثبوته في الكلي[8]، وهذا النوع من الاستقراء يفيد اليقين[9]؛ "لأن الحكم إذا ثبت لكل فرد من أفراد شيء على التفصيل فهو لا محالة ثابت لكل أفراده على الإجمال"[10].

2- استقراء ناقص.

وهو تتبع المستقرئ لبعض أو أكثر الجزئيات للحكم على باقي الجزئيات بحكم يشمل الكل[11].

لكن ما مقدار هذه الجزئيات المراد استقراؤها حتى يقال إنه استقراء ناقص، وبناء عليه يأخذ حكمه؟

اختلف الأصوليون في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه يلزم استقراء أكثر الجزئيات[12].

وجه اشتراط استقراء أكثر الجزئيات لإفادة الاستقراء الناقص هو؛ "لأن تتبع أكثر الجزئيات يورث الظن عند المجتهد بأن باقي الجزئيات لها نفس حكم الأكثر"[13]، وهذا ما لا يفيده تتبع بعض الجزئيات، إذ كلما كثرت الجزئيات المستقرأه كلما غلب الظن بإلحاق الباقي بها، وكلما قلت الجزئيات المستقرأه كلما ضعف الظن بإلحاق الباقي بها.

([7]) انظر مرجحاتٍ أخرى للتعريف: الاستقراء للطيب السنوسي (52).
([8]) انظر: نهاية الوصول لصفي الدين الهندي (4050/8)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (150/9)، الرد على المنطقيين له أيضًا (208)، الإبهاج لابن السبكي (2620/6)، البحر المحيط للزركشي (6/8)، الكوكب المنير لابن النجار (418/4).
([9]) انظر: المستصفى للغزالي (41)، نفائس الأصول للقرافي (1815/4)، نهاية الوصول لصفي الدين الهندي (4050/8)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (188/9)، الرد على المنطقيين له أيضًا (201).
([10]) البحر المحيط للزركشي (6/8). وانظر: الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (201).
([11]) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (150/9)، الإبهاج لابن السبكي (2621/6)، تشنيف المسامع للزركشي (416/3)، التحبير شرح التحرير للمرداوي (3789/8)، الكوكب المنير لابن النجار (419/4).
([12]) انظر: الإبهاج لابن السبكي (2621/6)، تشنيف المسامع للزركشي (416/3)، التحبير شرح التحرير للمرداوي (3789/8)، الكوكب المنير لابن النجار (419/4).
([13]) الاستقراء لنور الدين الخادمي (26). وانظر: الإبهاج لابن السبكي (2622/6)، شرح المنهاج للأصفهاني (760/2)، التحبير شرح التحرير للمرداوي (3790/8)، الكوكب المنير لابن النجار (420/4).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

القول الثاني: أنه يكفي استقراء بعض الجزئيات[14]، لكنّ بعض الأصوليين "ضبط البعض بما يحصل معه ظن عموم الحكم"[15]؛ لأن الفقهاء استندوا إلى الاستقراء في مسائل مع أنه لم يحصل استقراء أكثر الجزئيات بل ولا نصفها، ومن أمثلة ذلك: قولهم بأقل سن الحيض وأكثره وغالبه، إذ اعتمد الشافعي في ذلك على الاستقراء، ومعلوم أن الشافعي لم يستقري أكثر النساء ولا نصفهن[16].

وبالنظر إلى القولين يتبين أنهما يتفقان بأن العبرة في الاستقراء الناقص هو حصول الظن، لكن يختلف تحققه في القولين، فأما القول الأول فالنظر في تحققه يحصل بالنظر إلى عدد الجزئيات المستقرأه، فإن كانت الجزئيات المستقرأه هي الأكثر تحقق الظن وإلا فلا، وأما القول الثاني فإن الظن قد يحصل ولو كانت الجزئيات المستقرأه أقل من النصف.

وعليه لو قيل بالتفصيل وهو أن يقال إنّ هذا يختلف باختلاف القضايا المستقرأه "فما لم يتبين فيه اطراد الحكم إلا بتتبع أكثر الجزئيات وجب تتبع الأكثر، وما اقتضت طبيعته تعذُّر أكثرها كفى استقراء بعضها المفيد غلبة الظن بالنتيجة لكان قولًا جامعًا"[17].

المبحث الأول: ألفاظ شيخ الإسلام ابن تيمية الاستقرائية.

لم أجد مَن تعرَّض لألفاظ شيخ الإسلام ابن تيمية الاستقرائية، وقد حاولت واجتهدت وتتبعت الألفاظ التي استعملها شيخ الإسلام ابن تيمية وهي دالة على الاستقراء، **ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:**

1- **ألفاظ صريحة بالاستقراء**: وهي التي فيها تصريح بالاستقراء والبحث والتتبع ونحو ذلك، ومن أمثلة ذلك، قوله: "استقرأت"[18]، "استقرأنا"[19]، "الاستقراء"[20]، "تتبعت"[21]، "تتبعنا"[22]، "بالغت في البحث"[23]، "بعد البحث التام"[24]، "بعد كثرة البحث"[25]، "مع كثرة بحثي"[26]، "ما زلت أبحث وأكشف ما أمكنني"[27]، "بحثت عن هذا الباب وكشفته وطالعت"[28]، "طالعت... أكثر من مائة تفسير"[29]، "تدبّرنا قريبًا من مئة مصنف" [30].

---

(14) انظر: المحصول للرازي (161/6)، نهاية السول للإسنوي (363).
(15) الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للعبادي (246/4). وانظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي (448)، نثر الورود للشنقيطي (569/2).
(16) انظر: الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للعبادي (246/4)، نثر الورود للشنقيطي (569/2).
(17) الاستقراء للطيب السنوسي (128-129).
(18) بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (355/2).
(19) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (196/19).
(20) المصدر السابق (601/21)، بيان تلبيس الجهمية له أيضًا (549/3)، قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد له أيضًا (166).
(21) الإخنائية لشيخ الإسلام ابن تيمية (336)، قاعدة مختصرة في قتال الكفار له أيضًا (158)، الأصبهانية له أيضًا (711/2).
(22) بيان الدليل لشيخ الإسلام ابن تيمية (240).
(23) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (177/33).
(24) المصدر السابق (109/5)، بيان الدليل له أيضًا (377).
(25) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (182/17)، (85/32).
(26) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (131/4).
(27) تلخيص الاستغاثة لابن نصر الله (28).
(28) جواب الاعتراضات المصرية لشيخ الإسلام ابن تيمية (108).
(29) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (394/6).
(30) جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية (108/1).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2- **ألفاظ غير صريحة بالاستقراء**: وهي التي ليس فيها تصريح بالاستقراء والبحث والتتبع وإنما فيها ألفاظ تدل على الاستقراء، ودلالتها على الاستقراء تختلف بحسب العبارة والسياق ونحو ذلك، ومن أمثلة ذلك، قوله: "وجدنا جميع"[31]، "بينَّا جميعَ أقوال أهل الأرض في القرآن وكلام الله"[32]، "لم يقل - ولله الحمد - هذه المقالة أحدٌ من أصحاب أحمد ولا من غيرهم لا من أوليهم ولا من آخريهم"[33]، "ليس هو في شيء من دواوين الحديث لا كبارها ولا صغارها"[34]، "لم يسبقه أحد إليه ولا وافقه أحد عليه"[35]، "كتبه كلها الصغار والكبار"[36]، "جميع كتب أصحابه الكبار والصغار"[37]، "جميع أصحاب أحمد ينكرها قديمًا وحديثًا"[38]، "هذا مما اتفق عليه نقل الناقلين للمقالات في الملل والنحل من جميع الطوائف"[39]، "كتب أهل السنة من جميع الطوائف مملوءة"[40]، "لم يقله أحد"[41]، "لم أجد"[42]، "لم يذكره أحد"[43]، "ما ذكر أحد منهم حرفًا واحدًا"[44]، "باينوا جميع المذاهب فيما اختصوا به"[45]، "لا تُعرف طائفة قالته"[46]، "لا يُعرف القول إلا عن هذه الشرذمة"[47]، "لا يستطيع أحد أن يحكي"[48].

([31]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (22/6).

([32]) الرد على الشاذلي لشيخ الإسلام ابن تيمية (222).

([33]) قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد لشيخ الإسلام ابن تيمية (117). انظر قريبًا من هذا النص: الاستقامة له أيضًا (116/1).

([34]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (272/2). وانظر قريبًا من هذا النص: المصدر نفسه (274/2)، (230/11)، بغية المرتاد له أيضًا (201)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (444/4).

([35]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (38/27). وانظر قريبًا من هذا النص: بغية المرتاد له أيضًا (392).

([36]) الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (345). وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (203/12)، النبوات له أيضًا (299/1و307)، درء تعارض العقل والنقل له أيضًا (16/2)، (140/3)، (197/6)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (272/5)، التسعينية له أيضًا (892/3)، بيان تلبيس الجهمية له أيضًا (285/4)، جامع المسائل له أيضًا (23/9).

([37]) الإخنائية لشيخ الإسلام ابن تيمية (156). وانظر أمثلة أخرى: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (394/6)، (234/27)، قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد له أيضًا (191و203).

([38]) قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد لشيخ الإسلام ابن تيمية (191). وانظر في المصدر نفسه (119)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (238/12).

([39]) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (501/2). وانظر: المصدر نفسه (103/2و220)، (131/4).

([40]) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (396/4).

([41]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (386/3)، (143/7)، (51/11)، الصفدية له أيضًا (288/1)، (322/2)، الإخنائية له أيضًا (252)، بيان تلبيس الجهمية له أيضًا (613/4)، وقريبًا من هذا النص: درء تعارض العقل والنقل له أيضًا (315/6)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (249/8).

([42]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (162/27)، (221/35)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (286/4)، وانظر قريبًا من هذا النص: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (356/1)، (62/4)، (232/13)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (99/7)، بيان تلبيس الجهمية له أيضًا (67/1)، (338/6)، الجواب الصحيح له أيضًا (340/6و343)، بغية المرتاد له أيضًا (230).

([43]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (538/22)، (132/23)، اقتضاء الصراط المستقيم له أيضًا (289/2).

([44]) اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية (246/2).

([45]) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (460/3).

([46]) الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية (18/2).

([47]) بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (400/4). وانظر أمثلة أخرى: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (451/4)، (122/5)، (415/8)، (223/11)، (374/17)، درء تعارض العقل والنقل له أيضًا (422/8). عدَّ شيخ الإسلام ابن تيمية لفظًا قريبًا من هذا اللفظ استقراء حيث قال في الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق (826/2). :" كما يقول أهل الحديث: لم يرو هذا غيرُ فلان، وكما يقول بعض أتباع الأئمة: لم يذكر هذا القول أو هذا الوجه إلا فلان، فهذا كله مستنده فيه الاستقراء والتَّتبُّع". فهنا شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر أمثلة لما يقوله أهل الحديث ذكر أن هذه الألفاظ مستندها الاستقراء، مما يدل على أنّ هذه الألفاظ ألفاظًا استقرائية.

([48]) الصارم المسلول لشيخ الإسلام ابن تيمية (516). وانظر قريبًا من هذا النص: الاستقامة له أيضًا (281/1).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3- **ألفاظ دلالتها على الاستقراء من خلال فحوى الكلام ومضمونه لا بالنظر إلى دلالة لفظ بعينه،** ومن أمثلة ذلك، قوله: "أجل المتكلمين مرتبة وأقربهم إلى السنة والجماعة"[49]، "أما أصحاب الأشعري فهم ثلاثة أصناف"[50]، "هذا هو الذي امتازت به المعتزلة"[51]، "أول من ابتدع هذا في الإسلام"[52]. وعليه يمكن أن يقال إن دلالة الألفاظ على الاستقراء لا تخلو من حالين:

الحال الأول: ألفاظ استقرائية صريحة، وهذه دلالتها على الاستقراء قطعية.

الحال الثانية: ألفاظ استقرائية غير صريحة، وهذه دلالتها على الاستقراء ظنية، وهذا الظن يختلف بحسب العبارة والسياق ونحو ذلك.

ومما ينبه له أنه ليس للاستقراء ألفاظٌ محددة تنحصر بها، لا تخرج عنها، وإنما يمكن أن يعبَّر عن الاستقراء بألفاظ كثيرة دالة عليه، ومما يدل لذلك من صنيع شيخ الإسلام ابن تيمية قوله :"عامة علماء الحديث لا يوجد فيهم داعي إلى بدعةٍ إلا قليلٌ، وتكون بدعته خفيفةً بالنسبة إلى بدعة غيره: فمن رمي بالتشيع كعبيد الله بن موسى ...ومن رمي منهم بالإرجاء كأبي النضر هاشم بن القاسم ... وكذلك من رمي منهم بالقدر ...وأما التجهم المحض ...فما علمت رمي به من علماء الحديث أحد...وكذلك الخوارج الذين جاءت فيهم الأحاديث النبوية ما علمت في علماء الحديث منهم أحدًا"، ثم قال بعد ذلك :"فهذا الاستقراء يدلك على أن الخطأ والضلال في أهل الحديث أقل منه في غيرهم بكثير"[53].

فهنا شيخ الإسلام ابن تيمية لما انتهى من ذكر من رمي ببدعة من أهل الحديث صرح بأن صنيعه استقراء، وليس في ذكره لمن رمي بالتشيع والإرجاء والقدر ألفاظ استقرائية.

ومما يدل لذلك أيضًا "أنّ قواعد العربية مبنية على الاستقراء"[54]، وليس للتعبير عن قواعدها ألفاظ محددة، وإنما يعبَّر عن القاعدة بما يدُّل عليها، وقل مثل ذلك في كثير من القواعد العقدية والفقهية والأصولية وغيرها المبنيَّة على الاستقراء.

ومما يدل لذلك أيضًا: التقسيمات التي يذكرها أهل العلم، إذ جملة منها مبنية على الاستقراء، ومع ذلك ليس لها ألفاظ محددة، وإنما المهم التعبير بما يدل على مضمون التقسيم.

ومن أمثلة ذلك: أقسام المياه عند الفقهاء، وأقسام التوحيد عند أهل السنة والجماعة، وأقسام الكلام عند النحاة.

([49]) فصل في الجريدة – ضمن مجموعة رسائل ومسائل متنوعة - لشيخ الإسلام ابن تيمية (156).

([50]) جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية (79/5).

([51]) النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (582/1).

([52]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (66/10).

([53]) قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد لشيخ الإسلام ابن تيمية (164-166). ومن أمثلة ذلك أيضًا من صنيع غيره من العلماء: ما قاله ابن حجر في نزهة النظر (138) ":قال الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال - :لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة". فهنا ابن حجر لما نقل نصًّا للذهبي قدّم للنص بأنّ الذهبي من أهل الاستقراء، ثم نقل كلامه، مما يدل على أنّ نص الذهبي إنما هو عن استقراء، وليس في النص لفظ صريح من ألفاظ الاستقراء.

([54]) حاشية السندي على سنن النسائي (3/ 89).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الثاني: عناية شيخ الإسلام ابن تيمية بالاستقراء العقدي.

إن الناظر في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية يلحظ عنايته بالاستقراء، "إذ الاستقراء سمته البارزة وعلامته الظاهرة، إن في الاستدلال، أو الفهم والاستنباط، أو إصدار الأحكام، أو التأليف والكتابه في شتى العلوم الشرعية، الأصلية والتّبعيّة.

فتراه إذا أراد أن يستدل لقضية ما، حشد لها الآيات والاحاديث وأقوال الأئمة، ما لا تراه عند غيره"[55].

وقبل بيان مظاهر عناية شيخ الإسلام ابن تيمية بالاستقراء يحسن **بيان أسباب عنايته بالاستقراء،** وهي ما يلي:

1- **طبيعة بعض المسائل،** إذ يتطلَّب النّظرُ فيها، والحكمُ عليها قدرًا من الاستقراء؛ إما لكثرة ما يترتب عليها: كمسألة إثبات نصوص الصفات على ظاهرها من عدمها، وإما لوجود آثار تحتاج إلى استقراء وتتبع: كمسألة رؤية النّبيّ ﷺ لربه ﷻ بعيني رأسه، وإما لأجل الرّدِّ على المخالف: كالبحث في ورود لفظ المعجزة في النصوص الشرعية من عدم ورودها، وإما لإرادة الحصر: كأنواع المجادلة المذمومة في النصوص الشرعية، وإما لمعرفة المراحل التاريخية التي مرّت بها بعض الفرق: كالأشاعرة، أو لبيان شذوذ المقالة: كانفراد المعتزلة بالقول بالمنزلة بين المنزلتين، أو لنفي نسبة مقالة لفرقة: كنفي نسبة أحد من علماء القدرية، قوله: إن الطاعة من الله والمعصية من العبد، أو عَلَم: كنفي نسبة تأويل الإمام أحمد لبعض الصفات.

2- **أنّ الاستقراء يكسب المستقرئ، ويوصله إلى الثقة الكبيرة بالمعلومة،** والتي قد تصل إلى الظن الغالب أو القطع، ويلغي بالاستقراء ما لديه من تردُّدٍ في بعض المسائل، قال القرافي (684ه) :"إذا وقع لك غالب، ولا تدري هل هو من قبيل ما ألغي أو من قبيل ما اعتُبِر؟ فالطريق في ذلك أن تستقري موارد النصوص والفتاوى استقراء حسنًا، مع أنك تكون حينئذ واسع الحفظ، جيد الفهم، فإذا لم يتحقق لك إلغاؤه فاعتقد أنه معتبر"[56].

3- **حُجيَّة الاستقراء،** سواء أكان الاستقراء تامًّا، وهذا بالاتفاق، أم ناقصًا، وهذا عند أكثر الأصوليين.

4- **أنّ الاستقراء من الأوجه التي يُردُّ به على المخالفين،** ويُبيَّنُ به ضعف قولهم، وتهافته، واضطرابه ومعرفة ما قد يورده المخالف من اعتراضات، والجواب عنها.

وأما ما يتعلق بمظاهر عنايته بالاستقراء فهي ما يلي:

1- **تتبعه للمصنفات التي كُتبت في بعض المسائل،** ومن ذلك قوله: **"**فقد تدبَّرنا عامَّةَ ما صنَّفَهُ المسلمون في هذه المسألة وما نقلوا فيها قريبًا من مئةِ مُصنَّفٍ، فلم نجد أحدًا روى بإسنادٍ ثابت - لا عن صاحبٍ ولا إمامٍ - أنه رآه بعينِ رأسه"[57].

2- **تتبعه للتفاسير التي تنقل أقوال الصحابة ﷺ،** ومن ذلك قوله :"وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة ﷺ، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار - أكثر من مائة تفسير - فلم أجد - إلى ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تأوّل شيئًا من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف"[58].

([55]) مقاصد الشريعة عند ابن تيمية ليوسف البدوي (251).

([56]) الفروق للقرافي (111/4).

([57]) جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية (108/1).

([58]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (394/6).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3- **تتبعه للأقوال في المسألة،** ومن ذلك قوله :"وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، وبيَّنَّا جميعَ أقوال أهل الأرض في القرآن وكلام الله: قول الفَيضيّة، والخَلقيّة، والحدوثية، والاتحادية، والاقترانية، والسلفية"[59]، وقوله أيضًا :"ذكرنا عامة طرائق أهل الأرض في إثبات الصانع من المتكلمين، والفلاسفة، وطرق الأنبياء صلوات الله عليهم، وما سلكه عامة نظار الإسلام من معتزلي، وكَرّامي، وكُلّابي، وأشعري، وفيلسوف، وغيرهم"[60].

4- **تتبعه لطرق حديث استدل به المخالفون،** ومن ذلك قوله: "وعلى كل تقدير فلم يكن عند أحد من العلماء - الذين استحبوا سلام التحية في المسجد - حديث في استحباب زيارة قبره يحتجون به، فعُلِمَ أنّ هذه الأحاديث ليست مما يعرفه أهل العلم، ولهذا لما تتبعت وجدت رواتها: إما كذاب، وإما ضعيف سيء الحفظ ونحو ذلك"[61].

5- **تصريحه بكثرة البحث والتطلع إلى معرفة أقوال الناس قبل حكمه،** ومن ذلك قوله: "والله يعلم أني مع كثرة بحثي وتطلعي إلى معرفة أقوال الناس ومذاهبهم ما علمت رجلًا له في الأمة لسان صدق يُتَّهم بمذهب الإمامية، فضلًا عن أن يقال: إنه يعتقده في الباطن"[62].

6- **استمراره باستقراء المسألة حتى وقت الكتابة،** ومن ذلك قوله: **"**مع أني إلى ساعتي هذه لم أقف على قولٍ لطائفة، ولا نقْلٍ عن طائفةٍ أنهم قالوا: جسمٌ كالأجسام"[63].

7- **قيامه باستقراء جميع ما يتعلق بالمسألة،** ومن ذلك قوله :"وجدنا جميع استعمالات (مع) في الكتاب والسنة لا توجب اتصالًا واختلاطًا..." [64].

8- شمول استقراءاته حتى لكتب غير المسلمين، ومن ذلك قوله :"ورووا في إنارة المشاهد وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب ما لم أجد مثله - فيما وقفت عليه - من أكاذيب أهل الكتاب**"**[65].

وشمولها لأقوالهم، ومن ذلك قوله :"ما يمكن أحدًا أن ينقل أنه كان قبل الجعد بن درهم وجهم بن صفوان مَن ظهر عنه القول بأنّ العقول تنافي ما في القرآن، من إثبات العلو والصفات، أو بعض الصفات، لا من المؤمنين، ولا من أهل الكتاب، ولا من سائر الكافرين"[66].

وقوله أيضًا :"فالكفار المشركون مقرون بأنّ الله خالق السموات والأرض، وليس في جميع الكفار مَن جعل لله شريكًا مساويًا له في ذاته وصفاته وأفعاله، هذا لم يقله أحد قط، لا من المجوس الثنوية، ولا من أهل التثليث، ولا من الصابئة المشركين الذين يعبدون الكواكب والملائكة، ولا من عُبّاد الأنبياء والصالحين، ولا من عُبّاد التّماثيل والقبور وغيرهم"[67].

([59]) الرد على الشاذلي لشيخ الإسلام ابن تيمية (222). وانظر: جامع المسائل له أيضًا (84/7).
([60]) الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (253).
([61]) الإخنائية لشيخ الإسلام ابن تيمية (336).
([62]) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (131/4). وانظر أمثلة أخرى: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (109/5)، (182/17)، (177/33)، التسعينية له أيضًا (560/2).
([63]) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (144/4-145). وانظر أمثلة أخرى: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (394/6)، تلخيص الاستغاثة لابن نصر الله (28).
([64]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (22/6-23). وانظر: بيان تلبيس الجهمية له أيضًا (315/5).
([65]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (162/27).
([66]) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (77/7).
([67]) مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية (35/1).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

9- **إحضاره للكتب لبيان صحة استقرائه،** ومن ذلك قوله: "وقد أحضرت في الشام أكثر من خمسين كتابًا: من كتب الحنفية والمالكية والشافعية وأهل الحديث، والمتكلمين والصوفية كلها توافق ما قلته بألفاظه، وفي ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها.
ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه"[68].

قوله أيضًا :"وإن رسم ولي الأمر - أيده الله وسدده - أحضرت له كتبًا كثيرة من كتب المسلمين - قديمًا وحديثًا - مما فيه كلام النبي ﷺ والصحابة والتابعين وكلام أئمة المسلمين الأربعة وغير الأربعة وأتباع الأربعة مما يوافق ما كتبته في الفتيا"[69].

10- **كثرة المسائل التي قام باستقرائها،** فإن الناظر في تراث شيخ الإسلام ابن تيمية يلحظ كثرة استقراءاته في سائر علوم الشريعة مما يدل على عنايته بالاستقراء.

المبحث الثّالث: منهج شيخ الإسلام ابن تيمية بالاستقراء العقدي.

سيكون بيان منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في الاستقراء العقدي من خلال ما يلي:

1- **تأمُّله وتدبُّره في بعض استقراءاته،** ومن أمثلة ذلك، قوله:"وقد تأملت ما شاء الله من المسائل التي يتباين فيها النزاع نفيًا وإثباتًا حتى تصير مشابهة لمسائل الأهواء، وما يتعصب له الطوائف من الأقوال: كمسائل الطرائق المذكورة في الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي، وبين الأئمة الأربعة، وغير هذه المسائل، فوجدت كثيرًا منها يعود الصواب فيه إلى الوسط"[70].
وقوله أيضًا :"وقد تدبَّرت كلام عامة مَن ينفي شيئًا مما أثبته الرُّسل من الأسماء والصفات فوجدتهم كلهم متناقضين"[71].

فهنا شيخ الإسلام ابن تيمية لا يكتفي بالنظر العابر لاستقرائه وإنما يضيف له مزيد تأمُّل وتدبُّر، وذلك قد يكون راجعًا إلى طبيعة المسألة المستقرأه، إذ تتطلب تأمُّلًا وتدبُّرًا للخروج بحكم صحيح.

2- **تقييده الاستقراء وعدم إطلاقه،** ومن أمثلة ذلك، قوله:"وهذه كتب المسلمين - التي ذُكِرَ فيها زهاد الأمة[72] - ليس فيهم رافضي"[73].

فهنا قيّد شيخ الإسلام ابن تيمية كتب المسلمين التي لم يذكر فيها رافضي بأنها التي ذُكِرَ فيها زهاد الأمة لا جميع كتب المسلمين.

([68]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (217/3).
([69]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (314/27-315).
([70]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (141/21). وانظر مزيدًا من الأمثلة: المصدر نفسه (288/6)، درء تعارض العقل والنقل له أيضًا (147/1)، مسألة حدوث العالم له أيضًا (165)، مسألة في رؤية النبي ﷺ لربه ﷻ، – ضمن مجموعة رسائل ومسائل متنوعة - لشيخ الإسلام ابن تيمية (160).
([71]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (209/5). وانظر مزيدًا من الأمثلة: المصدر نفسه (182/17)، (232/19).
([72]) استقرأ شيخ الإسلام ابن تيمية المصنفات في أخبار الزهاد، حيث قال في بيان تلبيس الجهمية (173/2-175) :"المصنَّفات في أخبار الزهاد، ثلاثة أقسام: قسم جرَّدوا النقل لأخبار القرون المفضَّلة من الصحابة والتابعين ونحوهم كما ذكر ذلك الإمام أحمد رحمه الله في كتابه المشهور في الزهد...وقسم ذكروا أخبار الزُّهاد المتأخرين من حين حدث اسم التصوف كما فعل أبو عبد الرحمن السلمي في كتابه في (طبقات الصوفية)...وقسم ذكروا المتقدمين والمتأخرين كما فعل الحافظ أبو نعيم الأصبهاني وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهما". انظر أمثلة لكتب الزهد: منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (50/8).
([73]) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (93/2).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن أمثلة ذلك أيضًا، قوله :"المبطل لتأويل مَن تأوّل استوى بمعنى استولى وجوه:

أحدها: أنّ هذا التفسير لم يفسِّره أحدٌ من السلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين، فإنه لم يفسِّره أحد في الكتب الصحيحة عنهم"[74].

فهنا قيّد شيخ الإسلام ابن تيمية عدم ورود تفسير الاستواء بالاستيلاء عن أحد من السلف في الكتب الصحيحة؛ ليُخرِج الكتب التي تتساهل في نقل الضعيف ونحوه.

ومن أمثلة ذلك أيضًا، قوله :"قول القائل: إنّ الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله لا تُطلب إلا منه، متفق عليه بين علماء المسلمين، وما علمت إلى ساعتي هذه أحدًا من علماء المسلمين الذين يستحقون الإفتاء نازع في هذا ... وأما الشيوخ الذين يسألون الميت فهؤلاء ليس فيهم أحد ممن يرجع المسلمون إلى فتياه"[75].

فهنا قيَّد شيخ الإسلام ابن تيمية علماء المسلمين بأن يكون مستحقًّا للإفتاء، فأخرج بهذا القيد غير المتأهل للإفتاء، ولذا ذكر أنّ بعض الناس الذين وقعوا في سؤال الميت ليس فيهم مَن يرجع المسلمون إلى فتياه.

ومما ينبه له أنّ تقييد شيخ الإسلام ابن تيمية يختلف بحسب المسألة المستقرأه، ومن أمثلة ذلك، قوله:"المقصود أنّ فقهاء المرجئة خلافهم مع أهل السنة يسير، وبعضه لفظي، ولم يُعرف بين الأئمة المشهورين بالفتيا خلاف إلا في هذا، فإن ذلك قول طائفة من فقهاء الكوفيين: كحماد بن أبي سليمان، وصاحبه أبي حنيفة، وأصحاب أبي حنيفة، وأما قول الجهمية وهو أنّ الإيمان مجرد تصديق القلب دون اللسان فهذا لم يقله أحد من المشهورين بالإمامة"[76].

فهنا لما كانت المسألة حول موافقة بعض الأئمة لمرجئة الفقهاء وكان الخلاف معهم بعضه لفظي قيّد الأئمة بالمشهورين بالفتيا، لكن لما اختلفت المسألة وكانت حول موافقة الأئمة لقول الجهمية وكان الخلاف معهم خلاف في الأصول قيّد الأئمة بالمشهورين بالإمامة.

وإنما أكثرت من ذكر الأمثلة؛ لأن عدم ملاحظة هذا القيود التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في استقرائه قد تُوقِع في تعقُّبه بما لا يدخل في كلامه، وهذا يدل على أهمية ملاحظة القيود ونحوها.

3- **ذكره للأوصاف المؤثرة في استقرائه**، ومن أمثلة ذلك، قوله :"ليس أحد من مشايخ الطريق - لا أولهم ولا آخرهم - يصوِّب الحلّاج في جميع مقاله"[77].

فالوصف المؤثر في استقراء شيخ الإسلام ابن تيمية هو قوله:"جميع مقاله"، وعليه فاستقراؤه متعلق بعدم وجود أحد من مشايخ الطريق صوّب الحلّاج في جميع مقاله لا بعضها.

ومن أمثلة ذلك أيضًا، قوله :"الثالث: أنه أدرج سؤاله أيضًا في الاستغاثة، وهذا صحيح جائز في حياته، وهو قد سوى في ذلك بين محياه ومماته، وهنا أصاب في لفظ الاستغاثة، لكنه أخطأ في التسوية بين المحيا والممات، وهذا ما علمته يُنقل عن أحد من العلماء، لكنه موجود في كلام بعض الناس مثل: الشيخ يحيى الصرصري، ففي شعره قطعة منه، والشيخ محمد بن النعمان كان له كتاب: (المستغيثين بالنبي ﷺ في اليقظة والمنام)، وهذا الرجل قد نقل منه فيما يغلب على ظني، وهؤلاء لهم صلاح ودين، لكنهم ليسوا

([74]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (144/5).

([75]) الاستغاثة لشيخ الإسلام ابن تيمية (334). وانظر مزيدًا من الأمثلة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (153/4و417)، (557/12)، الجواب الصحيح له أيضًا (340/6)، بغية المرتاد له أيضًا (230)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (99/7)، درء تعارض العقل والنقل له أيضًا (321/2).

([76]) الأصبهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (765/2).

([77]) الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (116/1).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

من أهل العلم العالِمين بمدارك الأحكام، الذين يؤخذ بقولهم في شرائع الإسلام، ومعرفة الحلال والحرام، وليس معهم دليل شرعي، ولا نقل عن عالم مرضي..."[78].

فالوصف المؤثر في استقراء شيخ الإسلام ابن تيمية هو قوله :"أحد من العلماء"، وإنما اقتصر شيخ الإسلام ابن تيمية في استقرائه على العلماء؛ لأنه وجد من الشيوخ مَن أجاز الاستغاثة بالميت، ولذلك ذكر بعد ذلك وجود عدد من الشيوخ أجاز ذلك، حيث قال :" لكنه موجود في كلام بعض الناس مثل: الشيخ يحيى الصرصري..."، وعليه فتعقب شيخ الإسلام ابن تيمية فيما لا يدخل في وصفه تقويل له بما لم يقل.

4- **ذكره لمصادر استقرائه، سواء بإثبات أمر من الأمور أو نفيه،** ومن أمثلة ذكر مصادر استقرائه لإثبات أمر من الأمور، قوله :"مَن تدبَّر الكتب المصنّفة في آثار الصحابة والتابعين، بل المصنّفة في السُّنة من: كتاب السنة والرد على الجهمية، للأثرم، ولعبد الله بن أحمد، وعثمان بن سعيد الدارمي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي داود السجستاني، وعبد الله بن محمد الجعفي، والحكم بن معبد الخزاعي، وخشيش بن أصرم النسائي، وحرب بن قاسم الكرماني، وأبي بكر الخلال، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، وأبي القاسم الطبراني، وأبي الشيخ الأصبهاني، وأبي أحمد العسال، وأبي نعيم الأصبهاني، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي حفص بن شاهين، ومحمد بن إسحاق بن منده، وأبي عبد الله بن بطه، وأبي عمر الطلمنكي، وأبي ذر الهروي، وأبي محمد الخلال، والبيهقي، وأبي عثمان الصابوني، وأبي نصر السجزي، وأبي عمر بن عبد البر، وأبي القاسم اللالكائي، وأبي إسماعيل الأنصاري، وأبي القاسم التيمي، وأضعاف هؤلاء، رأى في ذلك من الآثار الثابتة المتواترة عن الصحابة والتابعين ما يُعلم منه بالاضطرار أنّ الصحابة والتابعين كانوا يقولون بما يوافق مقتضى هذه النصوص ومدلولها، وأنهم كانوا على قول أهل الإثبات المثبتين لعلو الله نفسه على خلقه، المثبتين لرؤيته، القائلين بأنّ القرآن كلامه ليس بمخلوق بائن عنه"[79].

ومن أمثلة ذكر مصادر استقرائه لنفي أمر من الأمور، قوله :"ولا ذُكِرَ مثل هذا الحديث[80] في شيء من الدواوين التي صنّفها علماء الحديث لا في المسندات: كمسند أحمد، وإسحاق، وأحمد بن منيع، والحميدي، والدالاني، وأبو يعلى الموصلي، وأمثالها، ولا في المصنفات على الأبواب: كالصحاح، والسنن، ولا في الكتب المصنَّفة الجامعة للمسند والآثار مثل: موطأ مالك، ووكيع، وعبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وأمثالها"[81]

من فوائد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية لمصادر استقرائه معرفة مظان المسألة، ومن أمثلة ذلك، قوله: "قيل: هذا الحديث[82] كذب موضوع على هذا الوجه بلا نزاع بين أهل العلم بالحديث، ولهذا لم يذكره الإمام أحمد فيما ذكره من أخبار هذا الباب، ولا أحد من أصحابه الذين أخذوا عنه، لا فيما يصححون، ولا فيما

([78]) الاستغاثة لشيخ الإسلام ابن تيمية (244-245).

([79]) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (7/108-109).

([80]) المقصود به هو: "مَن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام، ومَن اكتحل يوم عاشوراء لم يرمد ذلك العام".

([81]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (4/514). وانظر مزيدًا من الأمثلة: المصدر نفسه (1/228)، (6/394)، (7/352)، (27/456)، الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (1/73)، (2/85)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (7/17)، جواب الاعتراضات المصرية له أيضًا (108)، الإخنائية له أيضًا (252)، مسألة في رؤية النبي ﷺ لربه ﷻ،– ضمن مجموعة رسائل ومسائل متنوعة – له أيضًا (160)، قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد له أيضًا (118).

([82]) المقصود به هو ما نقله القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات (103) عن أبي بكر الخلال بإسناده إلى "أبي عبيدة بن الجراح، عن النبي ﷺ، قال: " لما كانت ليلة أسري بي رأيت ربي في أحسن صورة، فقال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قال: قلت: لا أدري، فوضع يده حتى وجدت - فذكر كلمة ذهبت عني- ثم قال: فيم يختصم الملأ الأعلى، وذكر الخبر".

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

عللوه، وكذلك ابن خزيمة لم يذكره، لا فيما صححه، ولا فيما عللّه، ولا رووه الأئمة الذين جمعوا في كتب السنة أحاديث الباب: كابن أبي عاصم والطبراني وابن منده وغيرهم"[83].

فهنا شيخ الإسلام ابن تيمية عندما تكلم عن هذا الحديث، وبيّن أنه كذب، ذكر جملة من الكتب التي هي مظنة ذكر مثل هذا الحديث ولم تذكرها، للدلالة على أنّ هذا الحديث موضوع.

5- **ذكره لوسيلة استقرائه**، إذ قد تكون الوسيلة: كتاب، أو رؤية المستقرَئ، أو السماع منه، أو الإخبار عنه ممن يعرف حاله، ومن أمثلة ذلك، قوله :"وقد رأيت منهم[84]، ومن كتبهم، وسمعت منهم، وممن يخبر عنهم من ذلك ما شاء الله"[85].

ومن الوسائل التي استخدمها شيخ الإسلام ابن تيمية في استقرائه، الحفظ، ومن أمثلة ذلك، قوله :"ما أحفظ - لا عن صاحب، ولا تابع، ولا عن إمام معروف - أنه استحب قصد شيء من القبور للدعاء عنده، ولا روى أحد في ذلك شيئًا، لا عن النبي ﷺ، ولا عن الصحابة، ولا عن أحد من الأئمة المعروفين"[86].

6- **ذكره لصورة المسألة المراد استقراؤها**، وذلك حتى لا تشتبه بغيرها، ولا يدخل فيها ما ليس منها، وذلك إما عن طريق المثال[87]، أو عن طريق التعريف[88]، وقد جمع بين الأمرين شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله :"وأما الأسماء المذكورة فتسمية الغوث لا أصل لها في كلام أحد من السلف بالمعنى الذي يدعيه هؤلاء[89]، ولا يُعرف عن أحد من السلف أنه قال: فلان هو غوث هذه الأمة، أو إن للأمة غوثًا بمكة أو يجيء مكة" [90].

وقد يكون ذكره من باب التأكيد، ومن أمثلة ذلك قوله :"ليس أحد من مشايخ الطريق -لا أولهم ولا آخرهم - يصوب الحلّاج في جميع مقاله"[91].

فهنا لما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "مشايخ الطريق"، أعقب ذلك، بقوله :"لا أولهم ولا آخرهم"، وإنما قال ذلك من باب التأكيد؛ لئلا يتوهم متوهم أنّ قوله :"مشايخ الطريق"، ليس كلهم.

7- **ذكره لطريقته في الاستقراء**، ومن أمثلة ذلك، قوله :"والله يعلم أني بعد البحث التّام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدل - لا نصًّا ولا ظاهرًا ولا بالقرائن - على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر، بل الذي رأيته أنّ كثيرًا من كلامهم يدل -إما نصًّا وإما ظاهرًا- على تقرير جنس هذه الصفات، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة، بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحدًا منهم نفاها"[92].

فهنا أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى طريقته في استقرائه لاعتقاد السلف وهي الوقوف على كلامهم في جنس الصفات، وعدم وقوفه على أحد من السلف نفاها، ولا يلزم الوقوف على إثبات كل أحد منهم لكل صفة، حيث قال :"ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة، بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحدًا منهم نفاها".

([83]) بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (7/ 317).

([84]) أي: الجهمية.

([85]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (60/4). وانظر مزيدًا من الأمثلة: المصدر نفسه (207/7)، (167/12)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (275/5)، بغية المرتاد له أيضًا (349)، قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد له أيضًا (108).

([86]) اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية (246/2).

([87]) انظر أمثلة لذلك: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (182/17)، (83/27).

([88]) انظر أمثلة لذلك: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (57/11)، بيان تلبيس الجهمية له أيضًا (282/1).

([89]) أي: الذي ينتهي إليه حوائج الخلق.

([90]) جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية (64/2).

([91]) الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (116/1).

([92]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (109/5-110).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

8- **تصريحه بالاستقراء**، ومن أمثلة ذلك قوله :"استقرأت"[93]، و"استقرأنا"[94]، وقد تقدم أمثلة أخرى لذلك.

9- **جزمه وقطعه في بعض استقراءاته**، ومن أمثلة ذلك قوله :"فوالله الذي لا إله إلا هو ما قال أحدٌ من الحنابلة إنّ أحمد بن حنبل قال: (إن الصفة القديمة هي مداد الكاتبين)، ولا قال ما يدل على هذا، ولا اعتقد أحدٌ منهم هذا قط فيما علمناه؛ فإن الشهادة على النفي صعبه، وما أخبرنا إلا بما رأيناه في مصنفاتهم وما قاله علماؤهم"[95].

فهنا شيخ الإسلام ابن تيمية من قوة جزمة وقطعه بأنه لم يقل أحد من الحنابلة إن الإمام أحمد قال: (إن الصفة القديمة هي مداد الكاتبين)، حلف على ذلك، بل وعلى أنه لم يقل ما يدل عليه، وهذا فيه دلالة على ثقته وقطعه في هذا الاستقراء، رغم أنه نفي، والنفي يصعب القطع به؛ "لأن إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه"[96].

10- **ذكره لعدد استقراءاته**، ومن أمثلة ذلك، قوله :"فأدلتها[97] السمعية والعقلية أكثر من أن تسطر هنا، وفي القرآن نحو ثلاثمائة موضع يدل على ذلك"[98].

11- **احترازه في بعض استقراءاته**، ومن أمثلة ذلك، قوله:"أما الحكاية في تلاوة مالك هذه الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾ [النساء:64] الآية، فهي - والله أعلم - باطلة، فإن هذا لم يذكره أحد من الأئمة فيما أعلمه"[99].

فهنا إنما قال شيخ الإسلام ابن تيمية :"فيما أعلمه"؛ لأنه قد يكون ذكره أحد الأئمة ويكون هذا مما فات شيخ الإسلام ابن تيمية، فلذا احترز بقوله: "فيما أعلمه".

12- **اشتمال استقرائه للمسألة وما يتعلق بها**، ومن أمثلة ذلك قوله :"هذه الألفاظ إذا سُمِّيت بها آيات الأنبياء كانت أدل على المقصود من لفظ المعجزات، ولهذا لم يكن لفظ (المعجزات) موجودًا في الكتاب والسنة، وإنما فيه لفظ (الآية) و (البينة) و (البرهان)"[100].

فهنا شيخ الإسلام ابن تيمية استقرأ ما يتعلق بلفظ (المعجزة) في النصوص الشرعية، واستقرأ كذلك الألفاظ المرادفة لها، وهي (الآية) و(البينة) و(البرهان).

13- **تعضيد استقرائه بما يقويه ويصححه**، ومن أمثلة ذلك قوله :"مَن توهّم عنهم أو مَن نقل عنهم أنّ الطاعة من الله تعالى، والمعصية من العبد، فهو جاهل بمذهبهم، فإن هذا لم يقله أحد من علماء القدرية، ولا يمكن أن يقوله، فإن أصل قولهم: إنّ فعل العبد للطاعة كفعله للمعصية كلاهما فَعَلَهُ بقدرةٍ تحصل له من غير أن يخصَّه الله بإرادة خلقها فيه، ولا قوة جعلها فيه تختص بأحدهما، فإذا احتجوا بهذه الآية

([93]) بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (355/2).
([94]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (196/19).
([95]) قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد لشيخ الإسلام ابن تيمية (108). وانظر أمثلة أخرى: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (315/27)، الصارم المسلول له أيضًا (516)، بيان تلبيس الجهمية له أيضًا (596/4)، الاستقامة له أيضًا (281/1).
([96]) اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية (145/1). وانظر: آثار المعلمي (15/3/5).
([97]) أي: علو الله تعالى على خلقه.
([98]) جامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية (85/4). وانظر في المصدر نفسه (38/4)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (308/1).
([99]) اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية (2/ 289). وانظر مزيدًا من الأمثلة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (37/27و162)، بيان تلبيس الجهمية له أيضًا (359/5).
([100]) الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (412/5). وانظر: النُّبوات له أيضًا (215/1)، (828/2)، ومزيدًا من الأمثلة: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة (261/7و347و533).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

على مذهبهم كانوا جاهلين بمذهبهم، وكانت الآية[101] حجة عليهم لا لهم..."[102].

فهنا قوّى شيخ الإسلام ابن تيمية استقراءه، بقوله :"ولا يمكن أن يقوله"؛ وذلك بالنظر إلى مقالة الفرقة المراد استقراؤها، وأنّ هذا مخالف لاعتقادهم.

14- **تنزُّله في بعض استقراءاته**، ومن أمثلة ذلك، قوله :"ولهذا كنا مرة في مجلس فجرت هذه المسألة[103] فقلت هذا لم يقله أحد من طوائف المسلمين، وإن كان أحد ذكره فليس فيما ذكره حجة على إبطاله"[104].

فهنا تنزَّل شيخ الإسلام ابن تيمية مع المخالف، وذلك بقوله :"وإن كان أحد ذكره"، إذ يُحتمل أن يوجد أحد ذكره، فلذا تنزّل وبيّن أن وجوده لا يغيِّر في الحكم شيئًا.

خاتمة:

في ختام هذا البحث أحمد الله وأشكره وأثني عليه على ما يسّر وأعان ووفق من إتمام هذا البحث، فله الحمد والشُّكر والثّناء أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، **وهذا عرض موجز لأبرز النتائج:**

1- عناية شيخ الإسلام ابن تيمية بالاستقراء وذلك لما له من أهمية بالغة في تحرير المسائل والرد على المخالفين.

2- تصريح شيخ الإسلام ابن تيمية بالاستقراء في بعض المسائل التي استقرأها؛ للدلالة على أن حكمه في هذه المسألة نابع من استقراء.

3- تنوع ألفاظ شيخ الإسلام ابن تيمية الاستقرائية، وذلك بحسب دلالتها على الاستقراء، ما بين ألفاظ صريحه وألفاظ غير صريحه لكنها تدل على الاستقراء من خلال اللفظ نفسه والسياق ونحو ذلك.

4- كثرة المسائل التي قام شيخ الإسلام ابن تيمية باستقرائها، وتنوعها في سائر علوم الشريعة .

5- تنوع استقراءات شيخ الإسلام ابن تيمية العقدية، فتارة باستقراء مصنفات بعض المسائل، وأخرى باستقراء التفاسير التي تنقل أقوال الصحابة، وثالثة باستقراء الأقوال في المسألة، ورابعة باستقراء طرق حديث استدل به المخالفون .

6- دقة شيخ الإسلام ابن تيمية في ألفاظه الاستقرائية، وذلك من خلال وضع بعض القيود والأوصاف المؤثرة في استقرائه.

7- ذكره لما يؤيد استقراءه، وذلك إما بإحضار الكتب لإثبات صحة استقرائه، أو بذكره لمصادر استقرائه أو نحو ذلك.

وفي ختام هذا البحث هذه بعض التوصيات التي ظهر لي أهمية تناولها ودراستها، وهي ما يلي:

1- جمع استقراءات شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من العلماء - ممن عُنِيَ بالاستقراء – ودراستها في سائر علوم الشريعة.

2- نقد المتكلمين في استعمالهم للاستقراء؛ لتأييد اعتقادهم أو لردهم على علماء أهل السنة أو نحو ذلك.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

([101]) أي قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ۖ﴾ [النساء:78].

([102]) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (116/8).

([103]) أي: جواز أن يتكلم الله تعالى بكلام ولا يعني به شيئًا.

([104]) الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية (288/1). وانظر مثالًا آخر: بيان تلبيس الجهمية له أيضًا (231/1).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبطال التأويلات، تأليف: القاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء، تحقيق: محمد النجدي، نشر: غراس، الكويت، الطبعة الأولى 1434هـ.
2. الإبهاج في شرح المنهاج، تأليف: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب، تحقيق: أحمد الزمزمي ونور الدين عبد الجبار، نشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى 1424هـ.
3. آثَار الشّيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى 1434 هـ.
4. الإخْنَائيّة، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: أحمد العنزي، نشر: دار الخراز، جدة، الطبعة الأولى 1420هـ.
5. الاستغاثة في الرد على البكري، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: عبد الله السهلي، نشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثالثة 1431 هـ.
6. الاستقامة، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى 1403ه.
7. الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية والفقهية، تأليف: الطيب السنوسي أحمد، نشر: دار التدمرية، الطبعة الأولى 1424ه.
8. الاستقراء ودوره في معرفة المقاصد الشرعية، تأليف: نور الدين مختار الخادمي، نشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1428ه.
9. الأصبهانية، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الله السليمان، نشر: دار العمرية، الرياض، الطبعة الأولى 1445هـ.
10. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: ناصر العقل، نشر: دار عالم الكتب، الطبعة السابعة 1419هـ.
11. الآيات البينات على شرح جمع الجوامع للمحلي، تأليف: أحمد بن قاسم العبادي، تحقيق: زكريا عميرات، نشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية 1433هـ.
12. البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، نشر: دار الكتبي، الطبعة الأولى 1414هـ.
13. بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: موسى الدويش، نشر: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثالثة 1415هـ.
14. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: مجمع الملك فهد، الطبعة الأولى 1426هـ.
15. بيان الدليل على بطلان التحليل، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي، تحقيق: أحمد الخليل، نشر: دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى 1425 هـ.
16. التحبير شرح التحرير، تأليف: أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: مجموعة من المحققين ، نشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1421هـ.
17. التسعينية، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي، تحقيق: محمد العجلان، نشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى 1420 هـ.
18. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تأليف: محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، نشر: مكتبة قرطبة، الطبعة الأولى 1418هـ.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

19. تهذيب اللغة، تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 2001م.

20. تلخيص الاستغاثة في الرد على البكري لشيخ الإسلام ابن تيمية، تلخيص: محمد بن أحمد بن نصر الله، تحقيق: علي بن أحمد الكندي المرر، نشر: بينونة.

21. جامع المسائل، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي، تحقيق: محمد عزير شمس، نشر: دار عالم الفوائد، مكة، الطبعة الأولى 1422 هـ.

22. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تأليف: أبي العباس أحمد ابن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثانية 1419هـ.

23. جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، تأليف: أبي العباس أحمد ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس، نشر: دار عالم الفوائد.

24. حاشية السِّندي على سُنَن النَّسائي، تأليف: أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي، نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، الطبعة الثانية 1406 هـ.

25. درء تعارض العقل والنقل، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية 1411 هـ - 1991 م.

26. الرَّدُّ على السُّبْكي، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن محمد المزروع، نشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1435 هـ.

27. الرد على الشاذلي، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: علي العمران، نشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الثانية 1437 هـ.

28. الرد على المنطقيين، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، دار المعرفة، بيروت.

29. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، نشر: مؤسسة الريّان، الطبعة الثانية 1423هـ-2002م.

30. شرح تنقيح الفصول، تأليف: أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المعروف بـ(القرافي)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، نشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى 1393هـ,

31. شرح الكوكب المنير، تأليف: أبي البقاء محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بـ(ابن النجار الحنبلي)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، نشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثانية 1418هـ - 1997 م.

32. شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول، تأليف: شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: عبد الكريم النملة، نشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1420هـ.

33. الصارم المسلول على شاتم الرسول، تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، نشر: الحرس الوطني السعودي.

34. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين، 1407هـ.

35. الصّفديّة، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الثانية 1406هـ.

36. الفروق، تأليف: أبي العباس شهاب الدين أحمد المعروف بـ(القرافي)، نشر: دار عالم الكتب.

37. قاعدة مختصر في قتال الكفار ومهادنتهم، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله آل حمد، الطبعة الأولى 1425هـ.

38. قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الله السليمان، نشر: دار العمرية، الطبعة الأولى 1447هـ.

39. القاموس المحيط، تأليف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة 1426هـ-2005م.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

40. مجموع الفتاوى، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1416هـ-1995م.

41. مجموعة رسائل ومسائل متنوعة لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الحسين بن محمد الليبي، نشر: دار اللؤلؤة، الطبعة الأولى 1444هـ.

42. المحصول، تأليف: أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي المعروف بـ(فخر الدين الرازي)، تحقيق: طه جابر العلواني، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة 1418 هـ.

43. مسألة حدوث العالم، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: يوسف بن محمد الأوزبكي، نشر:دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى 1433هـ.

44. المستصفى من علم الأصول، تأليف: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، 1413هـ.

45. مقاييس اللغة، تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، نشر: دار الفكر 1399ه-1979م.

46. مقاصد الشريعة عند ابن تيمية، تأليف: يوسف أحمد البدوي، نشر: دار الصميعي، الطبعة الثانية 1433هـ.

47. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى 1406 هـ - 1986م.

48. النبوات، تأليف: أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد العزيز الطويان، نشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ.

49. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، نشر: مطبعة المصباح، دمشق، الطبعة الثالثة 1421هـ.

50. نفائس الأصول في شرح المحصول، تأليف: أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، نشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى 1416هـ - 1995م.

51. نهاية السول شرح منهاج الأصول، تأليف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ.

52. نهاية الوصول في دراية الأصول، تأليف: صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي، تحقيق: صالح اليوسف وسعد السويح، نشر: المكتبة التجارية بمكة، الطبعة الأولى 1416هـ.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).